

ان أبرز المشاكل الفنية هي مشكلة فاعلية اجهزة الدفاع العربية المضادة للطائرات ، وهو ما دفع البنتاغون الى رصد موارد خاصة لاجساد الحلول لعدد من المشاكل الخطيرة التي ظهرت في تدرة الاسلحة الاميركية على مواجهة شبكات الدفاع الجوي العربية . أما نقاط الضعف فهي : انعدام القدرة على تحديد بطاريات الصواريخ بدقة ، والنقص في الصواريخ ذات المدى الذي يمكنها من تدمير بطاريات الصواريخ المضادة عن بعد بفوق مدى هذه الصواريخ ، وبطء الصواريخ الخالية الذي يسمح باكتشافها والعمل على مقاومتها ، وانعدام وجود رؤوس قوية لهذه الصواريخ يمكنها من تدمير محطات الرادار وبطاريات الصواريخ المعادية تدميراً تاماً ، وعدم معرفة نوع رادار التوجيه للصواريخ الروسية وهو ما لم يساعد على تطوير وسائل الكترونية مضادة وملائمة للتشويش على هذه الصواريخ ، وعدم العمل على التقليل من الأشعة تحت الحمراء للطائرات مما يسهل على الصواريخ ذات التوجيه بالأشعة تحت الحمراء اكتشافها .

وعلى الرغم من التحسين المستمر فسي اجهزة التشويش الالكتروني يبدو ان الاجهزة المتوفرة لدى اسرائيل لا تلك مستوى قدرة مشكوك فيها على اكتشاف اطلاق صواريخ سام - 6 وتحذير الطيار منها . كما لا يعرف عن اجهزة اميركية قادرة على التشويش على رادار الدفع المضاد للطائرات زد - يو - 23 ذي التوجيه الراداري بشعاع ضيق جداً ، يمنع اكتشافه والتهرب منه .

اما المشكلة الثانية فهي مشكلة الجبهة الداخلية . فقد صرح وزير الشرطة شلومو هيل « ان الملاجئ تكفي لنصف السكان فقط وستكون الجبهة الخلفية اكثر انكشافاً في الحرب المقبلة » (ر ا ا ، ١٤/٨/٧٤) . وقال في مناسبة اخرى : « يتوجب علينا ان نأخذ بالحسبان الخطر الناجم عن تجدد الحرب ، لان الجبهة الداخلية ستكون مكشوفة امام الصواريخ العربية والاعمال التخريبية على طول الحدود » (ر ا ا ، ٨/٨/٧٤) .

وفيما يتعلق بالطاقة البشرية صرح رئيس الحكومة : « لقد وصلنا الى وضع أصبحت فيه الطاقة البشرية تقيدنا أكثر من أي عامل آخر ،

بقية ٤ مليارات دولار للمساعدات العسكرية لاسرائيل على مدى ثلاث سنوات ، وذلك بعد ان تجري الانتخابات للكونجرس في تشرين الثاني (نوفمبر) القادم . ويستبدأ اسرائيل في استلام هذه المساعدات - اذا أقرها الكونجرس - اعتباراً من تموز ١٩٧٥ (معارف ، ١٥/٩/٧٤) . ومن جهة أخرى ، قلصت الصناعة العسكرية الاسرائيلية انتاج الاسلحة والذخائر المعدة للتصدير ، وذلك لتستطيع تلبية طلبات وزارة الدفاع المتزايدة وتجديد احتياطي الجيش من الذخائر والاسلحة . وتتدر طلبات وزارة الدفاع من الصناعة العسكرية الاسرائيلية لهذه السنة بخمسة مليارات ليرة اسرائيلية (يديعوت احرونوت ، ٤/٩/٧٤) .

وفي اطار استكمال الاستعدادات على الجبهة الداخلية ، انتهى وزير المواصلات جاد يعقوبي من وضع الترتيبات الجديدة في وزارة المواصلات لحالة الطوارئ ، مستنداً الى التجربة التي مرت بها اسرائيل خلال حرب تشرين ، اذ اتضح ان المواصلات البرية تشكل احدى الاسباب الرئيسية التي ادت الى اضرار خطيرة في الاقتصاد ، وذلك بسبب تجنيد السيارات المدنية لفترات طويلة لم تكن متوقعة . كذلك عملت السلطات الاسرائيلية على تنافي ازمة النقل التي جابهتها خلال الحرب الاخيرة وعانى منها الاقتصاد الاسرائيلي فترة غير قصيرة . وقد تم شراء ٢٥٠٠ شاحنة ، زادت قدرة النقل البري بثلاثة اضعاف ونصف الضعف . كما تم الاتفاق مع السلطات العسكرية على ان لا تجند في حالة الطوارئ عدداً كبيراً من السيارات المدنية ، وانما الكمية نفسها التي جندت في حرب تشرين ، بحيث يستطيع الاقتصاد المدني العمل في حالة الطوارئ بـ ٤٥ - ٥٥ ٪ من قدرته في الايام العادية (يديعوت احرونوت ، ٢٥/٨/٧٤) .

النقص في بعض انواع الاسلحة وتضعف الجبهة الداخلية :

بالرغم من كل هذه التدابير وتصريح رئيس الاركان الاسرائيلي (يديعوت احرونوت ، ١٤/٩/٧٤) « بأن الجيش يتغلب على ازمات حرب يوم الغفران » ، فان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية لا تزال تعاني من عدد من المشاكل ، منها الفنية ومنها مشاكل اخرى متعلقة بالجبهة الداخلية والطاقة البشرية والجيش الدائم والمعنويات .